خيارات السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع ملف إيران النووي للفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٨

م. د. نديم خليل محمد
المديرية العامة للتربية في محافظة ديالى/ المقدادية
nasermkei@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

إن إيران هي إحدى الدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي وإنتاجه، فشكل البرنامج النووي الإيراني محور اهتمام الحكومات الإيرانية منذ أواخر الثمانينيات، ويرجع العمل في هذا المجال إلى عهد الشاه الذي كان يطمح لاحتلال إيران مركز القوة الإقليمية المهيمنة على منطقة الخليج العربي، واعتمدت في ذلك على العديد من دول العالم لتطوير قدراتها النووية، وهذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وأدى إلى تفجر الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول البرنامج النووي في أواخر عام ٢٠٠٢، التي تكمن في انّ الموقف الإيراني يؤكد ان برنامجها النووي هو للأغراض السلمية، وان حرص إيران على امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم والقيام بهذه العملية هو لتوفير الوقود النووي اللازم لمفاعلاتها النووية.

وبات الموقف الأمريكي يتهمها بأنها أقدمت على إنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم في ناتنز بدون الحصول على موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، فضلاً عن قيام إيران بتخصيب كميات من اليورانيوم وعلى مستويات عالية دون إبلاغ الوكالة، مما أثار الشكوك الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني بشأن حقيقة الدافع النووي الإيراني وحاولت معالجته من خلال عدة خيارات للسياسة الخارجية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، الملف النووي الإيراني، خيارات، القدرات النووية، اليورانيوم، البرنامج النووي، الخيار السياسي، الخيار العسكري.

المقدمة:

تتمتع أرض إيران بوجود ثروات كثيرة فيها، وعلى رأسها الثروة النفطية، إذ يقدر احتياطي البترول فيها بنحو (٩٠) مليار برميل، أي ما يعادل ١٠% من احتياطي العالم وهي تصدر ما يقارب (٦،٣) مليون برميل يومياً، فضلاً عن الثروات الزراعية والمائية والغازية.

وتُعـدّ إيـران الدولـة الأكبـر مسـاحة، إذ تقـدر مسـاحتها ١٩٥,٦٨٤,١ كـم٢، والأكثـر كثافـة فـي عـدد السـكان بـين دول الخلـيج، اذ يبلـغ مجمـوع سـكانها حـوالي ٨٢ مليـون نسـمة، وتمتلـك مـوارد بتروليـة ضـخمة، ولهـا سـاحل يمتـد علـى الخلـيج لمـا يزيـد علـى ١١٠٠ ميـل، وتسـيطر جزئيـاً علـى مضـيق هرمـز، ممـا يمنحهـا إمكانيـات كبيـرة لاستعراض قوتها.

وتُعـدّ نشـيطة جيوسـتراتيجياً نوعـاً مـا ضـمن قابليتهـا المحـدودة، ممـا جلـب نظـر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إليهـا بوصـفها لاعبـاً جيوسـتراتيجياً مهمـاً فـي المنطقـة، وهـي ثـاني أكبـر مصـدر للغـاز بعـد روسـيا، إذ تطـل إيـران علـى بحـر قـزوين الـذي يشـتمل علـى ٦٠٠ الـف مليـار متـر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي، و٢٠٠ مليـار برميـل بترول، وبذا أصبحت إيران أيضاً إحدى الدول الرائدة الكبرى المصدرة في العالم.

كـذلك تعـدّ إيـران قـوة يُحسـب لهـا ألـف حسـاب نظـراً لمجتمعهـا، وعـدد سـكانها، وموقعهـا الجغرافـي الإسـتراتيجي، وثرواتهـا الطبيعيـة، وامتـداداتها الدينيـة والمذهبيـة، وتحالفاتها داخل المنطقة وخارجها، ومصالح الدول الكبرى في أسواقها الناشئة.

مـن المؤكـد أن الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة تـدرك جيـداً مـا تريـد مـن علاقاتهـا، سـواء القـائم منهـا أو المحتمـل مـع دول المنطقـة أو المحـيط الـدولي، وإنّ لـديها صـورة واضـحة لموقعها فـي المنطقـة، وإنّ أيـة ترتيبـات أمنيـة فـي أيـة بقعـة مـن العـالم لاسـيما فـي منطقـة الشـرق الأوسـط التـي تحـتفظ بـأكبر مخـزون نفطـي معـروف فـي العـالم وإمكانيـات اقتصـادية هائلـة أُخـرى، فضـلاً عـن أنّهـا أكبـر بـؤرة صـراع فـي العصـر الـراهن، لا يُمكـن أن تـتم بمعـزل عـن أيـة ترتيبـات أمنيـة عالميـة، وتتـأثر سـلباً أو إيجابـاً بصراع المصالح الذي يمثل السمة الأساسية التي تميز النظام السياسي الدولي.

ويمثـل إعـلان إيـران عـن امتلاكهـا لقـدرات نوويـة تمكّنهـا مـن إكمـال دورة الوقـود النـووي، أحـد التحـديات التـي اختلفـت بشـأنها اسـتجابة دول العـالم ودول المنطقـة، ففـي الوقـت الـذي رحبـت فيـه بهـذا الإنجـاز دول تتوافـق سياسـتها الخارجيـة مـع إيـران، عارضـتها دول أُخـرى وفـي مقـدمتها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ومـن ثـم الـدول الأوربيـة، معتبـرة إنّ مثـل هـذا التطـور سـيؤدي إلـى نهـوض برنـامج تسـلح نـووي يـؤدي إلى الإخلال بتوازنات الحاضر والمستقبل.

وطموحـات إيـران النوويـة هـذه أثـارت المخـاوف عنـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وعـدة دول أوربيـة، إذ رأت الولايـات المتحـدة فـي التسـلح النـووي الإيرانـي تهديـداً لمصـالحها فـي المنطقـة، وتهديـداً لحلفائهـا، لـذلك بـدأت الولايـات المتحـدة بانتهـاج سياسـة المفاوضـات مـع إيـران عـن طريـق الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة، والترويكـا

الأوربية من جانب، والتلويح باستخدام سياسات عقابية ضد إيران إن لم تتخل عن مشروعها النووي من جانب آخر. وعلى هذا، يتبين مدى التعقيد الذي يشوب هذه القضية من الناحية السياسية والقانونية والفنية، فضلاً عن الموروث العدائي بين أمريكا وإيران، إذ تشكّل إيران عرقلة في طريق المشروع الأمريكي لهيكلة منطقة الشرق الأوسط من جديد.

نبذة تاريخية عن نشاط الطاقة النووية في إيران :

تعود الطموحات الإيرانية لامتلاك السلاح النووي إلى عهد حكم الشاه محمد رضا بهلوي(*) والتي تمثل المرحلة الأولى من تلك الطموحات، وهي النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٨، عندما أعلن عن تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة النووية عام ١٩٧٤م، ووقع اتفاقية مع واشنطن لتزويد بلاده بالوقود النووي في العام نفسه (عبد القادر، دون تاريخ، ص١٠٢) (Abdul Qadir, without history, P102) ، كما وقعت إيران عام ١٩٧٥ اتفاقاً للتعاون النووي مع الهند، ومع ألمانيا عام ١٩٧٦ كما وافقت جنوب أفريقيا في العام نفسه على تزويد إيران بما قيمته ٧٠٠ مليون دولار من الكعكة الصفراء (عطية، ٢٠٠٣، ص٢٦) (Eatia, 2003, P26) ، ووقع مع فرنسا أيضاً اتفاقاً للتعاون النووي عام ١٩٧٧ واشترى في العام نفسه ١٠% من محطة يورورديف لتخصيب اليورانيوم المشتركة بين فرنسا وبلجيكا وأسبانيا وإيطاليا، ويقضي الاتفاق بإدخال إيران للتكنولوجيا النووية عبر خطة لإنشاء (٢٣) محطة نووية تكون عاملة في أواسط التسعينات (عبد القادر، دون تاريخ، ص١٠٢) (Abdul Qadir, without history, P102).

أما المرحلة الثانية تبدأ من ١٩٧٨-١٩٨٥ مع قيام الجمهورية الإسلامية في إيران والمتمثلة بمرحلة عدم الاكتراث واتخذ قادتها موقفاً سلبياً تجاه انتاج الطاقة النووية، ويمكن تسمية الفترة بين ١٩٨٥-١٩٩١ بمرحلة الاهتمام الجزئي بإعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني (سوزان، ٢٠١١، ص٣٥) (Susan, 2011, P35).

أما المرحلة الثالثة شهدت الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينيات فاتجهت إيران نحو الصين ووقعت معها اتفاقية لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان في (١٩٩١/١/٢١)، ولم تقتصر جهودها على بناء المفاعلات، بل عملت على تأهيل الكوادر الوطنية واستعادة علمائها المقيمين بالخارج، ولقد نجحت في عام ١٩٩٢ بتجنيد (١٤) عالماً روسياً للعمل في إيران ، مستغلة ظروف انهيار الاتحاد السوفيتي السابق (Gorwitz, 1998).

(*) محمد رضا بهلوي: يُعد المؤسس الحقيقي لإيران الحديثة (١٩٤١-١٩٧٩) واستطاع تثبيت حكمه بمساعدة الأمريكان حتى انتفاضة ١٩٧٩.

وفي ١٩٩٤/١١/٢٠ أعلنت روسيا عن موافقتها على إكمال بناء مفاعل بوشهر النووي، ووقع الاتفاق في ١٩٩٥/١/٨، جاء ذلك بعد إعلان إيران إحياء برنامجها النووي، وجرى تفعيل البرنامج من خلال استعمال المفاعلات العلمية المخصصة للبحث، كما جرت عدة محاولات لإنشاء محطات لتخصيب اليورانيوم بواسطة اللايزر (إبراهيم، ٢٠٠١، ص٢٢) (Ibrahim, 2001, P22) . وفي ١٨ آذار ١٩٩٦ أعلن مدير إدارة طهران بالخارجية الروسية (أناتولي زيلينكس) أن أعمال الانشاءات بمفاعل بوشهر سوف تنتهي بعد (٥٥) شهراً من اتفاقية كانون الثاني ١٩٩٥ (الباقر، ٢٠٠٣) (Albaqir, 2003).

المبحث الأول: الخيار السياسي الأمريكي في التعامل مع الملف النووي لإيران

يجب التأكيد على أن جميع الإدارات الأمريكية كان لها نفس الأولوية فيما يتعلق بإيران، وهي منعها من امتلاك أسلحة نووية، بما يتماشى مع الاستراتيجية الدولية الأمريكية لمنع الانتشار النووي في العالم، لكن على النقيض من ذلك، اختلاف النهج في التعامل مع طهران حول كيفية تحقيق هذا الهدف (عودة، ٢٠١٧، سياسة أوباما وبوش تجاه البرنامج النووي الإيراني) (Ouda, 2017, Obama and Bush's policy toward Iran's nuclear program).

تميزت سياسة جورج بوش في إدارة الملف النووي الإيراني بالتعامل مع طهران كعضو في محور الدول الشريرة التي ترعى الإرهاب العالمي، بعد رؤيتها لحالة الضبابية والتعقيد الذي شهدهُ الملف النووي الإيراني، ورغبتها في تأجيل التفكير بالخيار العسكري تجاه إيران، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في مهادنة إيران وتغيير الخطاب السياسي والإعلامي، إذ تراجعت حدة الانتقادات الأمريكية الموجهة لإيران، بأنها تمثل محور الشر ووصفها بالدولة الداعمة للإرهاب.

وجاء ذلك بعد المفاجئات التي اكتشفت في آب عام ٢٠٠٢ عندما أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمخططاتها الهادفة إلى المضي قدماً في برنامجها النووي، وفي الوقت نفسه قامت جماعة إيرانية معارضة بالكشف عن عمليات تخصيب اليورانيوم تحت الأرض في (ناكانز)، ومفاعل انتاج الماء الثقيل في (آراك)، وفي كلر، وفي أعقاب ذلك سافر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ومسؤولين رئيسيين آخرين إلى إيران واكتشفوا وجود نشاطات واسعة النطاق يتعلق ببرنامج إيران للتخصيب النووي حيث تم العثور على (١٦٠) جهاز للطرد المركزي ومكونات أكثر من (١٠٠٠) جهاز آخر كانت إيران تحتفظ بها في مخابئ تحت الأرض بعمق (٧٥) قدماً، مما قاد إلى إثارة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من وجود منشآت مخفية نووية أخرى (Steinberg, 2005, P15)، وأثار هذا الاكتشاف قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة واتهمت إيران

بخرقها معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية (عبد المنعم، ٢٠٠٨، ص١٠٢) (Abd Almonem, 2008, P102).

ونتيجةً للضغوط الدولية المتزايدة، اتجهت إيران ومؤيدوها إلى استغلال بعض المواد في القانون الدولي، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ركزت إيران في حقها في استكمال دورة الوقود النووي، بل دافعت إيران أحياناً عن أنّ مسألة إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية هي ليست مسألة مركزية، وقد أدت الاستراتيجية المتبعة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحداث المزيد من التعقيدات في الأزمة، إذ تعاملت الوكالة بحذر مع إيران تحسباً لأي انسحاب إيراني من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(Steinberg, 2005, P15).

وبعد كشف أمر مصنع تخصيب اليورانيوم السري في ناتانز في عام ٢٠٠٢، وأنشطة أُخرى مشبوهة، وافقت إيران على تعليق برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم في تشرين الأول ٢٠٠٣، وتوقع على ضمانات أخرى من معاهدة انتشار الأسلحة النووية، لتجنب إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتيجة لانتهاكها اتفاقية الحد من الانتشار النووي، وقد خشيت إيران من أنّ إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن قد يترتب عليه عزلة دبلوماسية، واحتمال فرض عقوبات اقتصادية عليها أو القيام بعمل عسكري ضدها، ومما لا ريب فيه أنّ النظام الحاكم في إيران انتابه الخوف والقلق من سرعة انهيار نظام حكم طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١، وكذلك نظام حكم صدام حسين في العراق في عام ٢٠٠٣ على أيدي التحالف العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية (Helsman and Carafano, 2005, P34).

أحدث التقارب الأُوربي– الأمريكي حول الملف النووي الإيراني ضغوطاً كبيرة على إيران لاسيما بعد صدور قرار شديد اللهجة من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٤/٦/١٨، جاء فيه: "يؤسف لعدم تعاون إيران بشكل تام مع الوكالة الدولية، وحثها على إظهار تعاون أكبر والإجابة عن سؤالين يثيران قلقاً شديداً، الأول: مصدر آثار اليورانيوم عالي التخصيب التي عثر عليها في آلات الطرد المركزي الموجودة داخل مواقع نووية إيرانية، والآخر: عن حجم برامج إنتاج أجهزة بي–٢ المتطورة للطرد المركزي"، كما أوصى القرار ببقاء الملف الإيراني على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنه لم يرفع الملف إلى مجلس الأمن على وفق ما كانت تأمل الولايات المتحدة (إدريس، ٢٠٠٤، ص٤)(Idris, 2004, P4).

ساعد التهديد النووي الإيراني في توطيد العلاقات بين أوربا والولايات المتحدة لاسيما بعد قرار مجلس محافظي الوكالة في أيلول ٢٠٠٥، الذي أعلن عدم احترام إيران لالتزاماتها التي وقّعت عليها، فخلق هذا القرار تقارباً بين الترويكا الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، كما حصلت بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا والولايات المتحدة على تعاون ضمني على الأقل مع روسيا والصين اللتين اعترف قادتهما بالتهديد والخطر النووي الإيراني أيضاً (خلف، ٢٠٠٧، ص١٤٧) (Khalf, 2007, P147). تميزت سياسة جورج بوش في إدارة الملف النووي الإيراني بالتعامل مع طهران كعضو في محور الدول الشريرة التي ترعى الإرهاب العالمي، هذا السياق هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول: اتباع سياسة (الدبلوماسية المتشددة) التي كان الهدف ليس تدمير برنامجها النووي فحسب بل تغيير النظام السياسي في إيران، وليس فقط تغيير سياسات النظام، وكان منهج بوش هو تغيير الأنظمة الاستبدادية من أجل نشر الديمقراطية، وتحقيق عالم أكثر أمناً وفقاً لمقاربة السلام الديمقراطي، فلا تهاجم الدول الديمقراطية بعضها البعض، ولتحقيق هذه السياسة رفضت إدارة بوش أي حوار مباشر مع إيران رغم إبداء إيران استعدادها للحوار (سويلم، ٢٠٠٦، العدد ٦٧) (Swillem, 2006, No. 67)، وفي هذا السياق حاولت الولايات المتحدة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ في رفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، لكن تأجل الموضوع لعدم المساندة الكافية في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية (موقع وزارة الخارجية الأمريكية، نص التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥)(USA, Department of State website, Text of the 2005 Annual Report).

الاتجاه الثاني: اتباع سياسة (الدبلوماسية المرنة) تهدف من خلالها إلى تغيير سياسات النظام كهدف من الممكن تحقيقه (محمود، ٢٠٠٥، ص٢٠) (Mahmood, 2005, P20)، وبعد رؤيتها لحالة الضبابية والتعيد الذي شهده الملف النووي الإيراني، ورغبتها في تأجيل التفكير بالخيار العسكري تجاه إيران بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في مهادنة إيران وتغيير الخطاب السياسي والإعلامي، إذ تراجعت حدة الانتقادات الأمريكية السابقة لإيران بكونها تمثل محور الشر، وظهرت مؤشرات حقيقية نحو إمكانية التوصل إلى حلول دبلوماسية وسياسية بشأن الملف النووي الإيراني، وتجلى ذلك من خلال إعطاء المزيد من الوقت لإجراء حوار دبلوماسي مع إيران، ودعا محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استئناف الحوار بين إيران والأطراف المعنية من أجل الوصول إلى حل شامل يأخذ بالحسبان مخاوف إيران بشأن حقها في استعمال الطاقة النووية بشكل سلمي (تركي، ٢٠٠٦، ص١٥٤) (Turkish 2006, P154)

وبذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة لإجهاض الطموحات النووية الإيرانية بذريعة نية إيران الحصول على أسلحة نووية، ولا يخفى على الجميع نيّات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، وهي التي تعمل منذ سنوات على تكريس جهودها السياسية والإعلامية ضد الحكومة الإيرانية بسبب سياسات إيران المعارضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة (خلف، ٢٠٠٧، ص١٤٧) (Khalf, 2007, P147) . ويمكن تقسيم الأطراف المشاركة في اتخاذ القرار بشأن الملف النووي الإيراني إضافة إلى الولايات المتحدة إلى :

أولاً: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني:

تولّد الخلاف بين إيران وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة الدولية للطاقة الذرية حول أنشطة إيران النووية في كانون الأول ٢٠٠٢، مع نشر صور أظهرت بناء منشأتين سريتين للوقود النووي جنوب طهران، ووفقاً لخبراء غير حكوميين بدت إحدى المنشأتين، وهي مشروع القضاء على الصحراء قرب بلدة ناتانز، معملاً لتخصيب اليورانيوم، وبدت المنشأة الأُخرى قرب آراك ذات صلة بإنتاج الماء الثقيل، وحذر بعض الخبراء من احتمال امتلاك إيران لمنشآت سرية أُخرى (كايل، ٢٠٠٣، ص٩١٦)(Kyle, 2003, P916).

وخشيةً من تفاقم الأزمة، نفى المسؤولون الإيرانيون امتلاك إيران لبرنامج سلاح نووي، ورفض الرئيس الإيراني السابق السيد محمد خاتمي[*] التقارير المتعلقة بمنشآت سرية لدورة وقود المفاعل واصفاً هذه التقارير بأنّ لا أساس لها من الصحة، ومن جانبه أكد محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن المنشأتين النوويتين المشتبه بهما "لم يكونا مفاجئتين للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تعلم بوجودهما من قبل"، إلاّ أنّ البرادعي حث إيران على منح مفتشي الوكالة الدولية حقوقاً أوسع في الدخول، وصلاحية للتحقق من المنشآت المعلنة والمنشآت غير المعلنة بعقد بروتوكول إضافي لاتفاقيتها بشأن الإجراءات الوقائية (كايل، ٢٠٠٣، ص٩١٧)(Kyle, 2003, P917).

وفي تقرير محمد البرادعي[**] إلى مجلس حكام الوكالة الدولية في حزيران ٢٠٠٣، جاء ما يؤكد شكوك ومخاوف الوكالة من أنّ إيران لم تلتزم ببنود معاهدة

---

[*] محمد خاتمي: ولد في اردكان عاصمة أقليم يزدلا وسط عام ١٩٤٣، وهو الرئيس الخامس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وينظر إليه كأحد أبرز وجوه التيار الإسلامي، انفتحت إيران في عهده على الغرب، وأصبح أحد رموز المعارضة على خلفية انتقاده السلطات لقمعها المتظاهرين بعد انتخابات عام ٢٠٠٩.

[**] البرادعي: محمد مصطفى البرادعي، تولد ١٩٤٢ في الجيزة بمصر، وهو عالم قانون ودبلوماسي مصري، شغل منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة من ١٩٩٧-٢٠٠٩ ونائب رئيس مصر من ٩ يوليو ٢٠١٣ حتى ١٤ أغسطس ٢٠١٣ وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٥، يعتبر من الشخصيات البارزة في الثورة المصرية عام ٢٠١١.

الحد من انتشار الأسلحة النووية بأكملها، وذلك لعدم إبلاغ الوكالة عن بعض النشاطات النووية بما فيها استيراد اليورانيوم في عام ١٩٩١، من مصادر عدة أبرزها الاتحاد السوفيتي، والفشل في تبرير استيراد إيران لمواد نووية، وبناء مصنع لإنتاج الماء، ومنشآت لتنشيط اليورانيوم ومعالجته وتخزينه، والأهم من ذلك هو قيام إيران بتوسيع قدراتها النووية (Chubin and Litwak, 2003, P.99-100).

وقد ازداد الأمر تعقيداً من احتمال انفراج أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الولايات المتحدة عند عثور المفتشين على بقايا يورانيوم مخصب يمكن أن يُستعمل في تصنيع الأسلحة النووية، وهذا ما فاقم المخاوف من قيام إيران سراً بتخصيب اليورانيوم لاستعماله في تصنيع أسلحة نووية، في ذات الوقت نفت إيران قيامها بتخصيب اليورانيوم (صحيفة الإتحاد) (Al-Ittihad Newspaper).

لقد حاولت إيران لأكثر من مرة إثبات حسن نواياها في تطوير قدراتها النووية، وبررت بأنّ ذلك لأغراضٍ سلمية، من أجل الوصول إلى حلٍ سلمي يرضي الأطراف المعنية، ولكن في الوقت نفسه كانت إيران بين الفينة والفينة ولحد يومنا هذا تحاول إثبات قدراتها النووية وما تمتلكه وما قطعته من شوطٍ كبير في المجال النووي، مما استفز الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة النووية، ولهذا كانت مهمة الوكالة الدولية في إيران صعبة (خلف، ٢٠٠٧، ص١٤٨) (Khalf, 2007, P148) .

ونظرت الوكالة إلى إيران على أنّها لم تخترق قيود حظر الانتشار النووي، وهي مسألة إن حدثت كانت ستقود إلى إحالة فورية للقضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن التابع للأُمم المتحدة، واقتصرت على مسألة الشفافية ودعوة الإتحاد الأوربي لإيران للتوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٧ (Chubin and Litwak, 2003, P100) .

وازدادت خشية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنّ تطوير إيران لقدرات بعيدة المدى لتخصيب اليورانيوم، يؤشر إلى أن التحول من إنتاج كميات منخفضة المستوى من اليورانيوم إلى كميات ذات مستوى أعلى، هو فاتحة لاستغلاله في إنتاج الأسلحة النووية، كما أنّ إنشاء إيران لمصنع لإنتاج المياه الخفيفة، يعني تخطيطها لبناء مفاعل متوسط القدرة لإنتاج المياه الخفيفة وهذا النوع من المفاعلات يُمثل عاملاً مهماً في إنتاج اليورانيوم (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٣٦) (A group of authors, 2006, P36).

وبالتالي ازدادت الأزمة تعقيداً، وتحتم على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضع في اعتباراتها بعض الفرضيات إذا ما أرادت الوصول لوضع مستقبلي آمن فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ومنها (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٣٩) (A group of authors, 2006, P39):

١. على الوكالة أنّ تضع في اعتباراتها أنّ إيران تعمل على إنجاز برنامج نووي عسكري.

٢. أنّ إيران ربما حصلت على كثير من مقتضيات ما تسعى إليه في هذا المجال، ومن ثمّ فإن بإمكانها إنتاج أسلحة نووية.

ولا يتوجب التعامل مع هذه الفرضيات بسذاجة، ففي ظلها لربما تنجح إيران في تجاوز أية آلية دولية للتحقق من برنامجها النووي ومن ثمّ فإن نظام الوكالة الدولية للتحقق سيكلل بالفشل ثانيةً، وسيكون عاجزاً عن كشف أي من المنشآت النووية العسكرية الإيرانية.

وبعد كشف مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي للجنة الخبراء بعد زيارته إلى إيران مع عدد من مساعديه أن إيران تنتج اليورانيوم من مواد مؤكسدة وهو أمر يجعل الوضع خطيراً، ازداد الأمر تعقيداً، إذ أنّ بالإمكان استعمال البلوتونيوم والأسلحة النووية في سياق عملية تخصيب اليورانيوم (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٤١) (A group of authors, 2006, P41) . فدافعت إيران عن موقفها الحرج من خلال رفض الاحتكار النووي وإصرار إيران على حقها في إنتاج يورانيوم عالي التخصيب للاستفادة منه للأغراض السلمية فقط (Perkovich, 2005, P16).

وبعد مجيء أحمدي نجاد[*] في حزيران ٢٠٠٥ إلى السلطة هو وطاقمهُ الحكومي والتفاوضي المتمثل بـ لاريجاني، ومتكي بور محمدي، ومحسن أجه آيي، ازداد دفاع إيران عن مشروعها النووي، إذ كونوا إستراتيجيتهم المستقبلية على الصعيد الداخلي والدولي فيما يخص الملف النووي، وقد بيّن في غير ذي مرة بأن التهديد بعقوبات من قبل الولايات المتحدة عن طريق الأُمم المتحدة لن يُثني إيران عن المضي قدماً في تطوير قدراتها النووية، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة وإسرائيل لاسيما بعد تهديداته المتواصلة بإزالة (إسرائيل) من الوجود (www.alahwaz.org).

شكّل قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٥/٩/٢٤، الذي أعلن عدم احترام إيران لالتزاماتها في إطار معاهدة منع الانتشار النووي تطوراً دبلوماسياً خطراً يفتح المجال لإمكانية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، وجاءت الموافقة على القرار مدعومة

[*] محمود أحمدي نجاد: ولد في مدينة أرادان في إيران عام ١٩٥٦، وهو جامعي وسياسي إيراني ، وانتخب في ٣ آب ٢٠٠٥ لتولي مهام الرئيس السادس للجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى ٣ آب ٢٠١٣.

من الهند، وهي الدولة التي كانت تعدّها الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحد الحلفاء الرئيسيين لها في هذا المجال، فضلاً عن حليفين تقليديين آخرين هما روسيا والصين، إذ توقفتا وبشكلٍ مفاجئ عن دعمهما لإيران (Chubin and Litwak, 2003, P16) .

صدر قرار الوكالة الدولية بعد إدراكها من أنّ التحقيق في المواقع الثلاثة عشر المعروفة في إيران غير كافٍ، وأن الوكالة لا تزال بعيدة عن التحقق من كل النتائج التي يمكن التوصل إليها بشأن البرنامج النووي الإيراني (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٤١) (A group of authors, 2006, P41) . وما عقّد الأمور أكثر إقرار إيران بأنّها استعملت طريقتين لتخصيب اليورانيوم هما:

١. أنابيب الطرد المركزي الغازية.
٢. فصل نظائر البخار الليزرية المشعة الذرية، والإفصاح عن نيتها لبناء مفاعل لإنتاج مادة اليورانيوم الطبيعي، أي مفاعل لإنتاج المياه الثقيلة، وهو أكثر الطرق فعالية لإنتاج البلوتونيوم، وهي أهم مادة في صنع الأسلحة النووية، فضلاً عن محاولاتها لشراء الخلايا الحارة والأجهزة المرتبطة بفصل البلوتونيوم، ومكون آخر للسلاح النووي هو آلية التفجير والصاعق النووي الضروري، إذ يُستعمل صاعق واحد لتشغيل النظائر المشعة لمادة البلوتونيوم (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٤٩-٥٠) (A group of authors, 2006, P49-50) .

ومع إصرار إيران على امتلاك القدرات النووية وتشغيلها بذاتها ثم مبادرتها إلى استئناف أنشطتها النووية، والتهديد بأن المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها وأمنها الوطنيين، لم يتبقى أمام الولايات المتحدة سوى تقديم بعض التنازلات من أجل تجنب الصدام معها، ومن مؤشرات هذا الاتجاه ما يأتي (تركي، ٢٠٠٦، ص١٥٤-١٥٥) (Turkish 2006, P154-155) :

١. اقتراح كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا تسوية تستمر بموجبها إيران في تحويل اليورانيوم على أراضيها إلى غاز، على أن ترسل لاحقاً هذه المادة إلى روسيا لتخصيبها واستعمالها في المحطات النووية.
٢. إعلان مندوب الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية أن شن الحرب على إيران بسبب برنامجها النووي أمر غير وارد، وأن هدف المفاوضات هو التوصل إلى تسوية سلمية.
٣. إعلان الولايات المتحدة بإجراء السفير الأمريكي السابق لدى بغداد (زلماي خليل زاد) اتصالات مباشرة مع إيران للوصول إلى حل سلمي فيما يتعلق بملفها النووي.
٤. كشفت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن وجود صفقة نووية بين إيران والولايات المتحدة.

٥. اتسام الموقف الأوربي نفسه من الملف النووي الإيراني بالمرونة والوسطية.

ولعدم رغبة الولايات المتحدة في دفع إيران إلى توريط القوات الأمريكية في المستنقع العراقي أكثر فأكثر، ولكي لا تتسبب الولايات المتحدة في جعل القضية النووية الإيرانية مدعاة إلى حدوث المزيد من الخلافات مع حلفائها الأوروبيين الرافضين لفكرة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، توصلت الولايات المتحدة إلى تسوية مع حلفائها الأوربيين بأن ينص قرار الوكالة على فقرة تشدد على أن الوكالة يمكن أن تبحث في كل الخيارات الموضوعة تحت تصرفها، في حالة اكتشاف تجاوزات إيرانية جديدة، مما يعني إمكانية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مستقبلاً (سويلم، ٢٠٠٤، ص٢٥) (Swillem, 2004, P25)

ولأن القيادة الإيرانية لا تريد أن يُحال ملفها النووي إلى مجلس الأمن حتى لا تتعرض إيران إلى عقوبات اقتصادية، فقد سعت في تعاملها مع الوكالة الدولية إلى الحصول على الوقت اللازم لاستكمال الإجراءات الرئيسة من برنامجها النووي سواء في شقه المعلن في مفاعل بوشهر مع روسيا، أو في شقه غير المُعلن مع كوريا الشمالية والمُتعلق بالتعاون معها في مجال استكمال عمليات التخصيب (سويلم، ٢٠٠٤، ص١٥٧) (Swillem, 2004, P157) . ولدعم موقف إيران الدبلوماسي في أزمتها النووية، بدأت إيران بتقوية علاقاتها السياسية والاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذه الدول كانت ومازالت لديها الكثير من المخاوف بشأن هذا البرنامج، ويمكن تلخيص هذه المخاوف بالآتي (الحمداني، ٢٠٠٦، ص٨-١٠)(Al-Hamdani, 2006, P8-10):

١. إنّها تعتقد بأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيؤدي إلى حدوث اختلال في موازين القوى في المنطقة.
٢. احتمال حدوث تأزم في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، التي بدورها ستجعل دول المجلس تواجه مأزقاً حقيقياً.
٣. الخوف من أن دعم إيران دبلوماسياً سيفتح باباً لدول المنطقة من أجل خوض سباق تسلح غير محسوب النتائج.
٤. الخشية من حدوث تسربات إشعاعية أو تلوثات في المياه والثروات الطبيعية.
٥. إنّ دعم إيران سياسياً في امتلاك سلاح نووي يسهم في تقويض كافة الخطوات التي تقوم بها دول الخليج العربي، وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة وعدم اللجوء للقوة في كافة القضايا العالقة.

ثانياً: المتغير الأوربي في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني:

في البدء، ركزت إستراتيجية الإتحاد الأوربي على الدخول في مفاوضات مع إيران بدلاً من مواجهتها، إذ قام الإتحاد الأوربي بعرض عدد كبير من الحوافز على إيران في حال تخليها عن برنامجها النووي، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٣ أعلن الإتحاد الأوربي التوصل إلى اتفاق مع إيران بتجميد عمليات التخصيب (دورة البلوتونيوم)، وبدوره سيوقف الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة خطوات إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن (Chubin and Litwak, 2003, P17) .

قامت إيران بتصعيد الأزمة مع الإتحاد الأوربي، لاسيما بعد رفضها للمقترحات الأوروبية لفض النزاع حول برنامجها النووي، وشملت المقترحات الأوروبية السماح لإيران بإتباع برنامج نووي سلمي مقابل وقف تحويل اليورانيوم، لكن كل المحادثات باءت بالفشل، وقد صرحت إيران بعد مدة بأنها تريد استئناف المفاوضات رغم كونها عادت إلى تحويل اليورانيوم (www.bbcArabic.com).

وتم إبرام اتفاق آخر بين إيران ودول الإتحاد الأوربي يُلزم إيران بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي الإيراني بدءً من يوم ٢٠٠٤/١١/٢٢ وطيلة مدة المفاوضات التي سيتم إجراؤها بين الجانبين الإيراني والأوربي، وبمُوجبه تمتنع إيران عن إجراء عمليات تخصيب اليورانيوم أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي، وفصل البلوتونيوم، والإقلاع عن عمليات استيراد اسطوانات أجهزة الطرد المركزي الخاصة بإنتاج وتصنيع السلاح النووي، مما يوجب الوقف التام لكافة الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص١٦٦) (Abdel Fattah, 2006, P166).

كما احتوى الاتفاق على عطايا ومكافآت أوروبية مغرية تتعهد الترويكا الأوروبية بتقديم الدعم التكنولوجي للمساعي الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرات نووية سلمية في مجال إنتاج الطاقة، كأن تقوم شركات أوربية متخصصة بتزويد إيران بالمعدات التكنولوجية اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي يعمل بالماء الخفيف من أجل توليد الكهرباء، فضلاً عن سعي الأوروبيين للحيلولة دون إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن ما دامت إيران ملتزمة بتعهداتها وبقيت مجمدة لأنشطتها النووية في السر والجهر (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص١٦٦) (Abdel Fattah, 2006, P166) . مع هذا لم تلتزم إيران بهذا الاتفاق، وأعلنت استئنافها لعمليات تخصيب اليورانيوم، وهناك العديد من العوامل التي شجعت إيران على اتخاذ هذه الخطوة، منها:

١. الثغرات الموجودة في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.
٢. الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.

٣. الموقف الداعم لإيران من بعض الدول الأوربية مثل روسيا.

كانت هذه العوامل جميعها محفزاً ودافعاً لاتخاذ إيران قرارها باستئناف تخصيب اليورانيوم مستغلةً الوضع الدولي المتأزم في منطقة الشرق الأوسط، وفي المقابل اشتدت حدة الجدل حول جدوى الإستراتيجية الدبلوماسية المتبعة من جانب دول الترويكا الأوروبية مع إيران، فقد كشفت استقالة كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بيير جولد شميدت في عام ٢٠٠٤ عن نزاعات داخلية مع مدير الوكالة محمد البرادعي حول الطريقة المثلى لإصدار قرار يخص الملف النووي الإيراني (Chubin and Litwak, 2003, P17) .

وشددت إيران على حقها في استئناف الأبحاث النووية، إذ تعدّها قضية وطنية وقد اتفق على ذلك كافة الأوساط السياسية والعلمية، وعدم الخضوع لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي في وقف هذه الأبحاث، كما لا يحق لأي أحد التحدث مع إيران بلغة القوة والتهديد، وحرمان الشعب الإيراني من حقوقه النووية (صحيفة الرياض) (Riyadh newspaper).

لذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على دول الإتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ إجراء جدّي ضد إيران، ولكن الدول الأوروبية كانت ترغب بالابتعاد عن الخيار العسكري في مواجهة إيران، وقد أكد هذا الأمر خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للإتحاد الأوربي في مقابلة له مع صحيفة ألمانية في ٢٠٠٦/١/١٥، إذ استبعد الحل العسكري لإنهاء الخلاف مع إيران في هذا الشأن، وفضّل الحل الدبلوماسي (صحيفة الرياض) (Riyadh newspaper) .

بالتالي بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية حثيثة لحشد إجماع دولي في مجلس الأمن يفرض سلسلة من العقوبات المتدرجة على إيران بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦، والى اتفاق مسبق مع روسيا والصين بإسناد قرار بفرض عقوبات على إيران إذا رفضت شرط إيقاف التخصيب المطلوب منها الالتزام به في ٢٠٠٦/٨/٣١، وهو ما انعكس في تغيير الموقف الروسي الرافض أصلاً لفرض عقوبات اقتصادية ودولية على إيران بسبب رفضها وقف أنشطتها النووية (ناجي، ٢٠٠٦، ص١٧٧-١٧٨) (Naji, 2006, P177-178). وفي ألمانيا جددت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل موقف بلادها المؤيد لفرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، رغم إقرارها بأن الرد الإيراني غير مرضٍ، وأنّ عبارة إيقاف تخصيب اليورانيوم – كانت غائبة عن الرد الإيراني – وكرر هذا التصريح وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي في أهمية تفادي تصعيد الصراع مع إيران والعالم الإسلامي (سويلم، ٢٠٠٦، ص٣٦) (Swillem, 2006, P36).

من هذا يتبين بأنّ أغلب الدول الأوربية تفضّل اللجوء إلى الحل الدبلوماسي في الأزمة النووية الإيرانية وتفادي الخيار العسكري، من أجل عدم الإضرار بمصالحها من جهة، ومن جهة أُخرى في محاولة من هذه الدول إثبات عدم رضوخها لما تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أبدى الإتحاد الأوربي تجاوباً ومرونة كبيرين في الاستجابة لمطلب إيران في استئناف المفاوضات بشأن برنامجها النووي، إذ مالَ الأوروبيون إلى سياسة الترغيب للإيرانيين على عكس سياسة الترهيب من جانب الولايات المتحدة، لذلك فقد سلك الإتحاد الأوربي طريق المفاوضات مع إيران حول السبل الكفيلة بتبديد مخاوف العالم من طموحات إيران النووية العسكرية، وقاموا بدور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص١٦٧) (Abdel Fattah, 2006, P167) .

وأعقبت المباحثات التي أجراها السكرتير السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي (علي لاريجاني)، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالإتحاد الأوربي (خافيير سولانا) في فينا يومي ٩-٢٠٠٦/٩/١٠، أجواءً إيجابية، والسعي الإيراني-الأوربي من أجل تقريب وجهات النظر، والبحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية لأزمة الملف النووي الإيراني، بمقتضاها أما يُسمح لإيران بتنفيذ عمليات محدودة لتخصيب اليورانيوم، وليس الإيقاف الشامل لها، أو أن تُعلّق إيران عمليات التخصيب بشكلٍ مؤقت لشهرٍ أو شهرين مقابل تقديم حوافز تكنولوجية واقتصادية ودور إقليمي أكبر لها في المنطقة (ناجي، ٢٠٠٦، ص١٧٨) (Naji, 2006, P178) .

توصل الجانبان إلى اتفاق حول بعض النقاط التي يشوبها سوء الفهم، مثل التعليق المؤقت لعمليات تخصيب اليورانيوم مقابل مجموعة من الحوافز التي عرضها الإتحاد الأوروبي على إيران، بحيث تتمكن إيران من الحفاظ على موقعها عن طريق تأكيد حقها في تخصيب اليورانيوم ويضمن الغرب التأكد من أن البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية (ناجي، ٢٠٠٦، ص١٧٩) (Naji, 2006, P179) .

مع هذا فإن الولايات المتحدة كانت تعتقد بأن إيران قبلت بمثل هذه المساومات لتقليص حدة الضغوط الدولية عليها والتخفيف من وطأة الملاحقات المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفويت الفرصة لتصعيد عسكري أمريكي- إسرائيلي محتمل ضد برنامجها النووي (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص١٧٠) (Abdel Fattah, 2006, P170) .

بالتالي بقيت الولايات المتحدة مصرّة على اتهام إيران بالسعي لامتلاك أسلحة نووية، وطالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضرورة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي بدوره سيتخذ إجراءات عقابية ضد إيران في إطار الفصل السابع من ميثاق المنظمة

الدولية، فهي لا تثق بأية وعود تقدمها إيران بهذا الشأن (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص١٧٠) (Abdel Fattah, 2006, P170) . وبالرغم من تصاعد الأزمة بشكلٍ غير مسبوق، فإن الطريق إلى التفاوض مازال مفتوحاً وفقاً لعاملين أساسيين (منيسي، ٢٠٠٥، ص٢١) (Minesi, 2005, P21):

١. إذا كانت إيران قد بدأت في استئناف معظم نشاطاتها النووية، فإن هذه الخطوة ورغم ما أثارته من غضب لدى الترويكا الأوربية لم تأت متعارضة مع ما كانت قد اتفقت إيران عليه مع الترويكا الأوربية مع تعليق طوعي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، فهذه الخطوة هدفها تحويل وليس تخصيب.

٢. إنّ إيران أكدت وتؤكد مراراً وتكراراً بأنها ملتزمة بالتفاوض مع الأوروبيين الذين أكدوا من ناحيتهم على أن خيار التفاوض ما زال قائماً.

وفي عام ٢٠٠٤ تبنى مجلس الأمناء قراراً شديد اللهجة يطالب إيران بوقف عمليات التخصيب، وتم تحديد عام ٢٠٠٤م موعداً نهائياً لامتثالها الكامل لهذا الطلب.

تغيرت أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتصوراتها عن هيمنتها على النظام الدولي مع وصول أوباما إلى السلطة، والتخلي عن مبادئ الاستباق والأحادية، وبدلاً من ذلك تبني مبادئ التعددية الدولية وتشجيع العمل داخل المؤسسات العالمية، وتمت ترجمة هذا التغيير في الملف النووي الإيراني من المواجهة إلى الحوار، ومن تغيير النظام إلى تغيير سلوكه، كانت إدارة أوباما مقتنعة بضرورة فتح قنوات للحوار المباشر مع الإيرانيين بدلاً من محاولة عزل طهران دولياً، وألزمها أوباما بمفاوضات جدّية بشأن برنامجها النووي، وأدت سياسة "تحدث إلى عدوك" في النهاية إلى اتفاق تاريخي بشأن البرنامج النووي الإيراني برغم كل التحديات التي رافقت المفاوضات قبل الاتفاق فقد تم التوقيع الفعلي عليه في ١٤ تموز ٢٠١٥ بين التي رافقت المفاوضات قبل الاتفاق فقد تم التوقيع الفعلي عليه في ١٤ تموز ٢٠١٥ بين يران والأعضاء الخمسة الدائميين في مجلس الأمن والذي يمثل خطوة متقدمة في عملية إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (الحفيان، ٢٠١٩، مقالة الكترونية) (Al-Hafyan, 2019, online article, hrrps://eipss_eg.org) (عودة، ٢٠١٧، سياسة أوباما وبوش تجاه البرنامج النووي الإيراني)(Ouda, 2017, Obama and Bush's policy toward Iran's nuclear program) . ومن الجدير بالذكر أن إيران استندت إلى ركائز ذات أبعاد إقليمية ومحلية ودولية دعمت موقفها التفاوضي مع الترويكا الأوروبية، هي (سويلم، ٢٠٠٦، ص٣٥-٣٦) (Swillem, 2006, P35-36) :

١. **على المستوى الداخلي:** حرصت القيادة الإيرانية على تأكيد تماسك الجبهة الداخلية، ووحدتها بمختلف فئاتها وطوائفها العرقية والمذهبية داعمة لموقف الحكومة الإيرانية، ولاسيما مواجهة التهديدات التي تتعرض لها البلاد.

٢. **على المستوى الإقليمي:** حرصت القيادات الإيرانية على أن يكون لها تأثير قوي في هذا المستوى عن طريق إيجاد ودعم المنظمات والجماعات السياسية والدينية الفاعلة في الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا.

٣. **على المستوى الدولي:** من المؤكد أن إيران تستغل علاقاتها الاقتصادية القوية مع روسيا والصين والهند، على الساحة الدولية في دعم موقفها التفاوضي من قضية ملفها النووي المعروض في مجلس الأمن، ومنع هذا المجلس من إصدار قرارات بفرض عقوبات على إيران تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأُمم المتحدة، والذي ينتهي بالعمل العسكري.

ويبدو أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قد وضع إستراتيجية في التعامل مع الملف النووي الإيراني من خلال الافتراضات الآتية (www.alahwaz.org):

١. إنّ الرئيس جورج بوش الابن سيواجه صعوبات إذا أراد القيام بأي عمل عسكري ضد إيران، وذلك لهبوط شعبية بوش في استطلاعات الرأي العام بسبب الصعوبات التي يواجهها في العراق.

٢. اعتماد الرئيس نجاد على دعم الشعب الإيراني لموقف حكومته في مواجهة الغرب والمجتمع الدولي.

٣. طبيعة تماسك مكونات الدولة الإيرانية الحالية على مختلف الأصعدة.

٤. استبعاد أحمدي نجاد توصل القوى العالمية في مجلس الأمن إلى موقف موحد بشأن الإجراءات المطلوبة ضد إيران.

وقد بدأ أحمدي نجاد بالابتعاد عن المؤسسات الحكومية في آلية التعامل مع الملف النووي الإيراني، إذ إتهمت صحيفة (جمهورية إسلامي) أحمدي نجاد بتقويض الدعم الشعبي للبرنامج النووي الإيراني عبر التعامل معه على اعتباره قضية شخصية لإخفاء إخفاقات حكومته الاقتصادية، وقد كانت صحيفة (همشهري) الإيرانية الذي ينتمي مديرها إلى فريق التفاوض النووي الإيراني، أكثر حدة فقالت: ((في الوقت نفسه الذي كانت فيه المسألة النووية على وشك الخروج من دائرة مجلس الأمن، أدت خطب الرئيس أحمدي نجاد النارية إلى ازدياد الصعوبات لإيجاد حل لقضية الملف النووي الإيراني (السرجاني، ٢٠٠٧، ص١٨) (Alsurjani, 2007, P18). ويعدّ البراجماتيون داخل القيادة الإيرانية، أن خطابات أحمدي نجاد الاستفزازية بما في ذلك (إنّ إيران لن تعلق تخصيب اليورانيوم حتى ليوم واحد) يقضي على أية فرصة للتوصل إلى اتفاق يرجح الحل السلمي لإنهاء الأزمة

النووية الإيرانية، وفي هذا الموقف ضيق من هامش المناورة المتاحة تجاه إيران في مواجهة خصومها الدوليين (السرجاني، ٢٠٠٧، ص١٩) (Alsurjani, 2007, P19) .

ونتيجة لرفض إيران العرض الذي تقدمت به الدول (٥+١) المتضمن حزمة من الحوافز لإيران، تبنى مجلس في ٢٦ كانون الأول عام ٢٠٠٦ وفقاً للمادة (٤١) من قراره المرقم (١٧٣٧) المتضمن فرض حزمة من العقوبات على إيران، ونص على وقف إيران كافة أنشطتها النووية على الفور (علي، ٢٠٠٧، العدد ٨٩) (Ali, 2007, No.89).

وقد وجهت العديد من الانتقادات من قبل نواب إيرانيون إلى الرئيس أحمدي نجاد، بشأن الخلاف الدائر في مجلس الأمن حول برنامج إيران النووي وسط أدلة متزايدة على أن المرشد الأعلى آية الله السيد علي خامنئي طلب من نجاد التزام الصمت في هذه المسألة، فضلاً عن إنّ المرشد الأعلى الذي كان حتى وقت قريب مؤيداً للرئيس، حمّل أحمدي نجاد مسؤولية القرار المرقم (١٧٣٧)، والصادر عن مجلس الأمن في كانون الأول ٢٠٠٦، الذي يفرض عقوبات على إيران بسبب رفضها تعليق تخصيب اليورانيوم، والأمر المهم هو أن الملف النووي الإيراني أصبح في عُهدة المرشد الأعلى لكن هنالك في إيران من يعتقد أن خُطب نجاد المناهضة للغرب وتوجهاته السياسية، أدت دوراً في تسهيل حشد الولايات المتحدة لتجمع دولي مناهض لإيران أسفر في النهاية عن قرار مجلس الأمن المتعلق بهذا الملف مما عرقل المساعي الرامية إلى الخروج بحل سلمي للأزمة النووية الإيرانية (السرجاني، ٢٠٠٧، ص١٨) (Alsurjani, 2007, P18) .

إن مسألة الملف النووي الإيراني ستحتم فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران من قبل الولايات المتحدة، إلا أن العقوبات بديل لا يخلو من عدة عقبات، أهمها الرفض الروسي والصيني لهذه العقوبات، فروسيا لها علاقات شراكة اقتصادية كبرى مع إيران، أهمها صفقة إكمال مفاعل بوشهر، وفقدان هذه الصفقة يشكّل خسارة كبيرة للاقتصاد الروسي، أما الصين فتستورد ثلث احتياجاتها النفطية يومياً من إيران، وقد تنمو هذه الاحتياجات وتزداد، لذا فالصين تبحث عن إبرام صفقات جديدة من النفط والغاز مع إيران (ناجي، ٢٠٠٦، ص١٧٩) (Naji, 2006, P179) .

وثار قلق كبير حول تطوير البرنامج النووي الإيراني الذي تمت الإشارة إليه مع بقية القضايا في التقرير الذي قدمه محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٧/٦/١٦، فصدر القرار ١٧٤٧ في ٢٥ آذار ٢٠٠٧ بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمتضمن حظر بيع معدات وتجهيزات يمكن أن تساهم في برنامجها النووي (حسنين، ٢٠١١، ص٨١) (Hassanein, 2011, P81)، وفي ١٣ آذار

عام ٢٠٠٨ أصدر مجلس الأمن القرار (١٨٠٣) متضمناً الحزمة الثالثة من العقوبات على إيران (حسنين، ٢٠١١، ص٥٠) (Hassanein, 2011, P50).

واستمراراً لسياسة فرض العقوبات على إيران وبعد مفاوضات طويلة بين الدول الدائمية العضوية في مجلس الأمن، أصدر المجلس بتاريخ ٩ حزيران ٢٠١٠ وفقاً للمادة (٤١) القرار (١٩٢٩) الذي نصَّ على تشديد العقوبات الدولية على إيران مستهدفاً المؤسسات المالية التي يشتبه بصلتها بالبرنامج النووي، كما فرض القرار نظاماً للتفتيش على حمولات التي يشتبه بها، وتجميد أصول بعض الشركات الإيرانية (سويلم، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٦٢) (Swillem, Iranian Anthology Magazine , No. 62).

المبحث الثاني: الخيار العسكري الأمريكي في التعامل مع الملف النووي لإيران

إنّ الادعاء بخصوص سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية، ودعم الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان، ومعارضتها لعملية التسوية العربية – الإسرائيلية، يمثل المحاور الأربعة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران، وتسعى الولايات المتحدة عن طريق شن حرب سياسية وعدائية واسعة النطاق، واستغلال الموضوعات المثارة للوصول إلى أهدافها في مواجهة إيران بحيث تضع إيران في عزلة عالمية، وقد بدأت مساعي الولايات المتحدة الهائلة لمنع إيران من الحصول على تكنولوجيا نووية منذ رئاسة (بيل كلنتون) في إطار سياسة (الاحتواء) (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٣٧) (A group of authors, 2006, P37) .

ويعتقد البعض أمثال (آل غور) نائب الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون)، إنّ إيران تُمثل تهديداً على السلام العالمي، لذا يجب محاسبتها حتى لو استدعى الأمر إلى استعمال (القوة العسكرية). أما البعض الآخر كالرئيس السابق (بيل كلينتون)، فيبدون قناعة بنجاعة التفاوض باعتباره حل أمثل للتعامل مع الملف النووي الإيراني، ويبدو أن كلا الجانبين قد أغفلا بعض النقاط، فإذا كانت الحملة العسكرية تعني بضع هجمات صاروخية تشن لمدة قصيرة، فمن المؤكد أنها ستكون ذات مردود إيراني مضاد، فمن المحتمل أن ترحب إيران بمثل تلك الهجمات على أمل تبديد حالة انتظار المجهول (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص١٩١-١٩٢) (A group of authors, 2006, P191-192) .

وبالتزامن مع عقد اتفاقية نووية بين إيران وروسيا لاستكمال محطة (بوشهر) النووية، كشفت الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعيها لوقف التعاون بين روسيا وإيران، ومنع دخول تكنولوجيا نووية إلى إيران، ومع بداية رئاسة كلينتون، احتدمت السياسة الأمريكية تجاه إيران على كافة الأبعاد في أنحاء المعمورة، وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة لاحتواء إيران من بينها تشديد العقوبات على إيران (قانون داماتو)، وبهذه السياسة

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتعاطى مع إيران على أساس تضييق الخناق عليها وإجهادها (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص٩) (A group of authors, 2006, P9) .

ثم انتقلت مرحلة تضييق الخناق على إيران وإجهادها إلى مرحلة أخطر بعد تولي بوش (الابن) مهام الرئاسة الأمريكية، إذ كشفت العديد من التقارير على أن الرئيس الأمريكي بوش بعد استلامه منصبه، أمر خبراء من البنتاغون بإنجاز عملية إحصاء وتحديد للمفاعلات النووية الإيرانية المعدة للتدمير مستقبلاً، وقد شمل الإحصاء (٢٤) موقعاً نووياً إيرانياً وأبرزها، مفاعل (بوشهر) المطلوب تدميره بأكثر من عملية، وإلغاء أي احتمال لتحويله إلى مصنع قنابل نووي، وتُرجح التقارير أن عددها يمكن أن يصل إلى (٧٥) قنبلة استناداً إلى قدرات (بوشهر) على إنتاج الوقود اللازم، وفضلاً عن مفاعل (بوشهر) هناك مفاعلات (آراك)، و(ناتانز)، و(أصفهان)، وأكثر من عشرين موقعاً آخر بعضها سري (مظلوم، ٢٠٠٥، ص٢٦٥) (Mazlum, 2005, P265).

فمنذ ١٨ تموز ٢٠٠٤، كشفت صحيفة الـ(صنداي تايمز) البريطانية عن مخطط إسرائيلي لشن هجوم استباقي على مفاعل بوشهر النووي الإيراني، وسيكون هذا الهجوم موضع التطبيق إذا أصرت روسيا على المضي قدماً في مخططها لإمداد إيران بالوقود اللازم لتشغيل هذا المفاعل، وفي ٢٠٠٤/٧/٢٥، نشر في الجريدة نفسها مقالاً بعنوان "هل إيران هي الهدف القادم؟"، أكد أهمية القيام بعمل عسكري إسرائيلي–أمريكي ضد إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها وطموحاتها النووية (مظلوم، ٢٠٠٥، ص٢٦٤) (Mazlum, 2005, P264) .

وفي إطار الضغوط الأمريكية على إيران من أجل إجبار الأخيرة بالتراجع عن طموحاتها النووية، أكد الرئيس الأمريكي بوش في ١٤ أيلول عام ٢٠٠٥، على أنه من واجب المجتمع الدولي أن يمنع طهران من امتلاك السلاح النووي، وذلك من دون التطرق إلى أي مبادرة من جانبه محذراً من الأهمية بمكان أن يفهم العالم أن إيران ستكون مع السلاح النووي عنصراً يزعزع الاستقرار، ومن ثُمّ يجب العمل على منعها من امتلاك القدرة على إنتاج وتطوير أسلحة نووية، ومجرد أنهم لم يكشفوا برامجهم تماماً في الماضي، ينبغي أن يكون تحذيراً للجميع (سويلم، ٢٠٠٥، ص٢٢) (Swillem, 2005, P22) .

ولحشد أكبر عدد من أصوات مجلس محافظي الوكالة لتأييد الاقتراح الأمريكي بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الهند بسبب معارضتها لهذا الاقتراح الأمريكي، حتى وصل الأمر إلى تهديد المشرعين الأمريكيين بالدعوة إلى إعادة النظر في اتفاق التعاون النووي المدني الذي أبرمته الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند عقب معارضة الأخيرة لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

وقد مثل هذا الموضوع جوهر المباحثات التي أجرتها كوندليزا رايس مع نظيرها الهندي ناتو سينج ورئيس الوزراء الهندي منموهان سينج خلال قمة الأُمم المتحدة ٢٠٠٥ (سويلم، ٢٠٠٥، ص٢٢-٢٣) (Swillem, 2005, P22-23) .

واللافت أنه بمقدار حرص الولايات المتحدة على حشد تأييد ودعم أوربي لموقفها ضد إيران، فأن إيران سعت إلى توضيح موقفها إلى الرأي العام العالمي والى الحكومات الصديقة خاصة، وقد ركزت في كشف الأسلوب الذي يعتمد على الكيل بمكيالين، ففي حين يغض الطرف عن امتلاك إسرائيل لقنابل نووية تهدد الاستقرار والسلم في الشرق الأوسط، فإن الغرب يواصل الضغط على إيران من أجل تجريدها، ومنعها من امتلاك تكنولوجيا نووية رغم أن هذا من حقوقها (الجورجي، ٢٠٠٦، ص١٤٠-١٤١) (Aljurji, 2006, P140-141). وقد رسمت الأصداء السلبية لفوز أحمدي نجاد برئاسة إيران في انتخابات حزيران ٢٠٠٥ الرئاسية، أثارها الواضحة على العلاقات الإيرانية-الأوربية، بالرغم من حزمه المصالح الاقتصادية التي تربطها بإيران، إذ يبدو أن التفاهم الأمريكي-الأوربي حيال أزمة إيران النووية قد مهد السبيل لشقاق في العلاقات بين إيران وأصدقائها الأوربيين (سويلم، ٢٠٠٥، ص١٣) (Swillem, 2005, P13) .

وقد واجه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد العديد من القضايا والملفات مع بداية تسلمه الحكم في إيران، وكان القاسم المشترك بين جميع هذه القضايا والملفات هو الدور الأمريكي، فالولايات المتحدة تؤدي الدور الرئيس في معظم إن لم يكن كل الملفات والقضايا الخارجية التي تتعامل معها إيران، بدءً من الملف العراقي بما فيه من جوانب متعدد، مثل: الوجود العسكري الأمريكي فيه والوضع الأمني ومستقبله السياسي، والأهم من ذلك كله هو الملف النووي الإيراني وما يحتويه من عوامل قلق بالنسبة للجانبين الأمريكي والإيراني.

وضمن إطار قبول إيران التحدي الذي فرضته الولايات المتحدة عليها، أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في شباط ٢٠٠٥، استعداد بلاده لنقل التكنولوجيا النووية إلى دول إسلامية لاستعمالها في الأغراض السلمية، وكان ذلك في أعقاب لقائه مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، نافياً بشكل مطلق رغبة بلاده في الحصول على أسلحة للدمار الشامل (سويلم، ٢٠٠٥، ص٢٣) (Swillem, 2005, P23) .

ونتيجة الضغوط الأمريكية والأوربية على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تبنت الوكالة في ٢٤ أيلول ٢٠٠٥، مشروع قرار أوربي يدين أنشطة إيران النووية ويدعو إلى إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن دون تحديد موعد لذلك، وبموافقة (٢٢) من الدول الـ(٣٥) الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة،

وذلك بعد أن أجرى هذا المجلس تصويتاً على مشروع القرار الأوربي بدلاً من إقراره بالإجماع، في حين امتنعت اثنا عشرة دولة عن التصويت منها روسيا والصين، وصوتت دولة واحدة ضده هي فنزويلا. وقد كانت مفاجأة التصويت على هذا القرار هو موافقة الهند عليه، إذ كان من المتوقع أن تمتنع عن التصويت عليه في ضوء ارتباط المصالح الهندية مع إيران. وقد أعلنت إيران في ٢٤ أيلول ٢٠٠٥، أي قبل التصويت على هذا القرار، عن أن التهديد الأمريكي – الأوربي بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن بمثابة إعلان مواجهة (سويلم، ٢٠٠٥، ص٢٣-٢٤) (Swillem, 2005, P23-24).

ولقيت الأزمة النووية الإيرانية تصعيداً خلال عام ٢٠٠٦، بعد أنّ تعثرت المساعي الرامية إلى تسويتها سلمياً، وذلك بسبب إصرار إيران على المُضي قدماً في عمليات تخصيب اليورانيوم على أراضيها، إذ أعلن الإيرانيون مراراً أن بمقدرتهم قبول أي حلول سلمية للأزمة النووية بشرط إلاّ تتضمن شروطاً تقضي بضرورة وقفهم التام لعمليات تخصيب اليورانيوم داخل مفاعلاتهم (التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٦، ص٩) (Arab Strategic Report, 2006, P9).

وكفل القرار الذي اتخذته الحكومة الإيرانية في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦، والذي أدى إلى إزالة الأختام التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت النووية الإيرانية، واستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في تلك المنشآت، خلافاً للتفاهمات التي توصلت إليها الوكالة مع إيران خلال المفاوضات السابقة التي جرت بين الجانبين على مدى ثلاثة أعوام، تحويل الجدل الدائر منذ مدة طويلة حول البرنامج النووي الإيراني وأهدافهُ المحتملة إلى أزمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها مواجهة مفتوحة ذات أبعاد خطرة بين إيران والمجموعة الدولية، وبين إيران والولايات المتحدة الأمريكية (www.alahawaz.org).

وساعد هذا الأمر الإدارة الأمريكية على التلويح بجاهزية الخيارات التصعيدية ضد إيران معتمدة في ذلك على تهديدات المحافظين الجدد وحلفائهم الإسرائيليين، وترك الباب مفتوحاً أمام دول الترويكا الأوربية لتخرج بين سياستي الترغيب والترهيب حيال إيران حسبما تقتضي تطورات الأزمة (التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٦، ص٩-١٠) (Arab Strategic Report, 2006, P9-10).

وتمكنت الولايات المتحدة من استمالة روسيا والصين إلى جانبها لاستحصال موافقتهما على أي قرار تصدره الولايات المتحدة فيما يخص الملف النووي الإيراني، وقد بدأ الروس بمقايضة الملف النووي الإيراني بالملفات العالقة بينها وبين الولايات

المتحدة الأمريكية، وبالأخص عضويتهم بمنظمة التجارة العالمية، أما الصين فقد استوعبت الدرس العراقي وانصبت اهتماماتها على الملف الكوري الشمالي، وقضية تايوان، وهي أوراق مهمة تضغط بها الولايات المتحدة لمواءمة المواقف الصينية مع المواقف الأمريكية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني(www.alahawaz.org) .

كذلك قامت الإدارة الأمريكية بحملة دعائية وسياسية ضد العديد من الدول من أجل الضغط عليها ومنعها من مساعدة إيران في تطوير برنامجها النووي، إذ اتهمت تقارير عدّة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كوريا الشمالية بمساعدة إيران سراً في تطوير برنامجها النووي، واتهمت الإدارة الأمريكية كوريا الشمالية بتقديم خدمات كبيرة لإيران في مجال التكنولوجيا النووية، وفي تقرير آخر صدر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في أوائل تموز ٢٠٠٥، أفاد بأنه في أواخر التسعينات بدأ التعاون النووي بين البلدين والذي تركز في الأبحاث وعمليات التطوير النووي (سويلم، ٢٠٠٤، ص١٣) (Swillem, 2004, P13) .

وفي شباط ٢٠٠٦، جدد الرئيس الأمريكي جورج بوش تعهدات إدارة الولايات المتحدة في منع إيران من تطوير أسلحة نووية، واتهمها بأنها الدولة الأولى الداعمة للإرهاب، وصرح في كلمة ألقاها بواشنطن في شباط ٢٠٠٦، بأن النظام الإيراني دعا إلى تدمير (إسرائيل) حليفة بلاده، وهو يتحدى العالم بسعيه لامتلاك أسلحة نووية، لذا فإن الولايات المتحدة ترى أن من واجبها منع إيران من تطوير برنامجها النووي، ومنعها من إزالة (إسرائيل)، حتى ولو بالقوة (التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٦، ص١٠) (Arab Strategic Report, 2006, P10) .

وأدركت إيران جيداً أنها مهما قدمت من سياسات الأبواب المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة الملف النووي التي أصبحت البند الأساسي للتوتر بين الولايات المتحدة وإيران، ستواجه تحديات مع الولايات المتحدة، ولاسيما وأن البعض يرى أن تبني إيران مواقف متسقة مع الولايات المتحدة سيكون من شأنه إحداث نوع من التقارب بين الدولتين، غير أن خبرة الماضي القريب لا تشير إلى إمكانية حدوث مثل هذا الأمر، إذ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أبدت قدراً غير مسبوق من التعاون في أثناء الحرب في أفغانستان لم تقابل بخطوة تقاربية من الولايات المتحدة الأمريكية (أحمد، ٢٠٠٥، ص٢) (Ahmad, 2005, P2).

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران من الواضح مازالت خاضعة لأداء وتوجهات مختلفة نتيجة انقسام الفاعلين السياسيين إلى فئات تتبنى كل منها رؤى متباينة تجاه آلية التعامل مع إيران (أحمد، ٢٠٠٥، ص٣-٥) (Ahmad, 2005, P3-5) :

الفئة الأولى: تضم نخبة من الإستراتيجيين الأمريكيين الذين يرون أن تمتع إيران بمكانة إقليمية، وامتلاكها لترسانات عسكرية نووية يجعل من الضروري استبعاد خيار المواجهة معها بشكل عسكري.

الفئة الثانية: ويتزعمها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وترى هذه الفئة ضرورة المواجهة العسكرية مع إيران.

الفئة الثالثة: وتتكون من الخبراء والسياسيين الأمريكيين، إذ يرون أن أسلوب المواجهة مع إيران ينبغي أن يؤجل، واللجوء إلى الأسلوب الأمثل للتعاون مع إيران.

والى هذا اليوم، نرى أن حدة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران لم تتعد الحرب الكلامية، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدد إيران بتوجيه ضربة عسكرية لها في حال إذا لم تتوقف الأخيرة عن عملية تخصيب اليورانيوم، والعزوف عن تطوير أنشطتها النووية، في حين أن إيران تهدد بعدم انصياعها لتهديدات الولايات المتحدة، وأنها ستلجأ إذا فكرت الولايات المتحدة بضربها إلى ضرب (إسرائيل) والمصالح الأمريكية في المنطقة أينما كانت.

وعلى الرغم من التسريبات الأمريكية بش حرب على إيران، وسيناريوهات الضربة الجوية والصاروخية لمنشآت نووية إيرانية، إلاّ أن الأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني أكد لصحيفة الأهرام العربي في ١٣ آذار ٢٠٠٦، "أنّ ما يتردد عن لجوء واشنطن إلى الخيار العسكري هو نوع من الحرب النفسية، وهي ليست المرة الأولى التي يتحدثون فيها عن توجيه ضربة عسكرية لإيران، وفي تقاريرنا فإن من يرغب في توجيه مثل هذه الضربة لا يصرح بذلك علناً، ونحن نراه مؤشر ضعف بالنسبة لهم أكثر منه شعوراً بالقوة" (الجورجي، ٢٠٠٦، ص٢٢٤-٢٢٥) (Aljurji, 2006, P224-225) .

وفي ذات الوقت تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بحساباتها حقيقة إمكانية القيام بخطوة عسكرية ضد إيران من أجل كبح جماح برنامجها النووي، في حال فشل كافة الجهود الدبلوماسية، فقد ألمحت الإدارة الأمريكية في أكثر من مناسبة بأنها ستسير في هذا الاتجاه العمل العسكري، وصرح العديد من الزعماء الأمريكيين، بأن الإدارة الأمريكية ملتزمة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية على الرغم من أنّها تركز على الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى منع إيران من امتلاك أسلحة نووية (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، ص١٠٣) (A group of authors, 2006, P103).

وقد أصبحت السياسة الأمريكية تجاه إيران أكثر تماساً ومباشرة من ذي قبل لاسيما مع تنامي بعض الاتجاهات القوية داخل الإدارة الأمريكية ممن يسمون بالصقور الذين يتبنون توجهات متشددة في السياسة الدولية ولاسيما تجاه إيران، إذ يضعونها هدف مستقبلي لتدخل أمريكي حاسم، ومنهم على سبيل المثال ريتشارد بيرل، وبول ولفووتيز، ودوغلاس فيث، وهؤلاء أكدوا أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تستغل فرصة إسقاط النظام العراقي السابق ضد الأنظمة المتمردة، وأن برنامج إيران النووي وبرنامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية، ودعمها العسكري والمالي لحركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله، ودورها في انفجار مقر المارينز في بيروت ١٩٨٣، والذي قُتل فيه أكثر من (٢٥٠) جندي من البحرية الأمريكية، تُعدّ جميعها أسباباً كافية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران (www.aljazeera.net).

وأكد السفير الأمريكي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية غريغوري شولت في آذار ٢٠٠٦ في السياق نفسه، إنّ بلاده ترى ضرورة القيام بعمل عسكري ضد إيران نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة الإيرانية ضد مواطنيها، وأيضاً تدخلات إيران في شؤون الدول المجاورة لها، والأهم من ذلك هو سعي إيران لامتلاك ترسانة أسلحة نووية، وأكد السفير أنّ هم بلاده الأول هو عدم ضمان حصول إيران على سلاح نووي، واعترف بأنه حتى لو تخلت إيران عن تخصيب اليورانيوم، فلن تنتهي مشكلات الولايات المتحدة معها لأنّها تعدّ في العُرف الأمريكي الدولة الأولى المساندة للإرهاب، وذكر ثلاثة مطالب أمريكية رئيسة يجب على إيران تنفيذها حتى تستعيد ثقة المجتمع الدولي بها، هي (التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٦، ص١١) (Arab Strategic Report, 2006, P11) :

١. التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
٢. وقف جميع النشاطات الإيرانية بتخصيب اليورانيوم.
٣. تخلي إيران عن دعمها للحركات والمنظمات المتطرفة، ووقف تدخلها في شؤون الدول المجاورة لها.

وحذر مسؤولون إسرائيليون من هذا البرنامج الذي وصفه مائير داغان رئيس جهاز الموساد بأنه أكبر خطر على وجود (إسرائيل) منذ قيامها، وكانت قيادة الأركان الإسرائيلية شددت مطلع عام ٢٠٠٣، قبل الحرب الأمريكية على العراق ضرورة استهداف إيران من باب الأولوية (صحيفة الوسط)(Al-Wasat Newspaper) .

ومن الواضح أن الخيار العسكري الأمريكي – الإسرائيلي ضد إيران أصبح من بديهيات الخطاب الأمريكي تجاه إيران، إذ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس إنّ الرئيس الأمريكي جورج بوش سيُبقي على الخيار العسكري في أثناء سعيه لحل دبلوماسي للمواجهة

مع إيران بشان خططها النووية مشيرة إلى إنّ الرئيس الأمريكي لن يتخلى عن هذا الخيار، وأضافت في مقابلة لها مع قناة العربية في ٢٠٠٧/٣/٨ أن هناك خيارين أمام إيران أما العزلة أو الحوار (www.alarbiya.net).

وفي خضم الخطابات الأمريكية الشديدة اللهجة تجاه إيران، حاولت إيران التأكيد علناً على أنها لن تسعى لامتلاك سلاح نووي، حتى لا تثير مزيداً من العداء مع الولايات المتحدة، وحاولت إيران التعاون مع الولايات المتحدة في مجالات أُخرى تهمها، مثل موضوع العراق، وهو ما حدث في بغداد في ٢٠٠٧/٣/٢٨، بعد لقاء السفير الإيراني حسن كاظمي قمي مع السفير الأمريكي رايان كروكر، إذ طلبت الولايات المتحدة من إيران تقديم تسهيلات لدعم الأمن والاستقرار في العراق، في مقابل أن تظهر الولايات المتحدة مرونة أكبر في المسائل الخلافية مع إيران (خلف، ٢٠٠٧، ص١٧٦) (Khalf, 2007, P176) .

وحتى لو أبدت إيران تعاوناً كبيراً في العديد من القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الحرب على إيران محتملة، وما كان ضرب حزب الله من قبل (إسرائيل) إلاّ تمهيداً لإنهاء الإزعاج الإيراني (مجلة العصر) (Alasr Magazine).

ورأت الإدارة الأمريكية أن فرض عقوبات اقتصادية وممارسة الأساليب المخابراتية التحتية لتحريض الجماهير الإيرانية ضد النظام الحاكم في إيران بهدف الإطاحة به عن طريق ثورة شعبية، وافتعال التحرشات ضد إيران على حدودها مع العراق وأفغانستان وبلدان آسيا الوسطى، هو خيار فعال ولكنه في الوقت نفسه سلاح ذو حدين، إذ من الممكن أن ترد إيران على ذلك عن طريق قيامها بتجربة نووية حية تثبت عن طريقها امتلاكها الفعلي للسلاح النووي، وهو السيناريو الذي مارسته باكستان في آيار ١٩٩٨، رداً على قيام الهند بإجراء تجاربها النووية في الشهر نفسه (سويلم، ٢٠٠٤، ص١٣-١٤) (Swillem, 2004, P13-14) . وأفصح اللورد كريس باتن رئيس مجلس إدارة مجموعات الأزمات الدولية المستقبلية عن اقتناعه بفرض عقوبات اقتصادية على قطاعي النفط والاستثمارات في إيران، إذا لم تقبل إيران حلاً دولياً لبرنامجها النووي، وفي الوقت نفسه استبعد في تصريح له لجريدة الحياة اللندنية في ٢٦ شباط، أن تتعرض إيران لضربة عسكرية وذلك لتعقيدات الوضع وخطورته (التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٦، ص١٠) (Arab Strategic Report, 2006, P10) .

والعقوبات الاقتصادية هي إحدى الوسائل المؤثرة دون اللجوء إلى الخيارات العسكرية للضغط على إيران من أجل تغيير سياستها، وكبح جماح برنامجها النووي، فالعقوبات الاقتصادية، ومنع توريد الأسلحة، وفرض القيود التجارية،

وحجب الاستثمارات الخاصة، والضغط الدبلوماسي قد يأتي بالنتائج المطلوبة (درويش، ٢٠٠٦، ص٨) (Darwish, 2006, P8).

ومن جانبها فضلت (إسرائيل) معالجة الأزمة النووية الإيرانية على طريقتها الخاصة عن طريق ترجيح الخيار العسكري على كافة الخيارات الأُخرى، ويتضح ذلك في خطب كبار المسؤولين في القيادة الإسرائيلية، مثل كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأُمم المتحدة، إذ أكد ترحيب (إسرائيل) بجهود الجماعة الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، على محاولاتها لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، ودعا إلى منع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، حتى لو أقتضى الأمر استعمال القوة العسكرية، وهو الحل الأمثل لحالة إيران (Chubin and Litwak, 2003, P15) .

لقد حاولت (إسرائيل) التخطيط لشن ضربات جوية إسرائيلية لمرات، إذ أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون جهاز الموساد الإسرائيلي بإعداد خطط لقصف المفاعلات النووية في إيران بطائرات أف-١٦، في (٦) مواقع، بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية (صحيفة القدس العربي)(Al-Quds Al-Arabi newspaper).

وترى (إسرائيل) في البرنامج النووي الإيراني كسراً لاحتكارها القوة النووية في المنطقة في وقت السلم، وخطراً وجودياً عليها في وقت الحرب، وترى الولايات المتحدة أن امتلاك إيران لسلاح نووي من شأنه أن يغير المعادلة الإستراتيجية السائدة اليوم في الخليج العربي والشرق الأوسط تغييراً عميقاً بزعزعة مكانة القوة الأمريكية المسيطرة على المنطقة منذ ثمانية عقود، ويخشى الأمريكيون من آثار امتلاك إيران للسلاح النووي، ومنها (www.aljazeera.net):

١. ستغدو إيران منافساً لهم في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط التي طالما انفردوا بها.
٢. تستطيع إيران إذا تحولت إلى قوة نووية أن تنشئ أحلافاً مع دول عديدة في المنطقة مثل باكستان، وتركيا، والسعودية.

من الواضح أن هناك توافق مصلحي تام بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) في منع إيران من امتلاك سلاح نووي، حتى ولو تطلب الأمر القيام بضربة إجهاضية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ويتفق الخبراء الإستراتيجيون على أن نجاح أية ضربة إجهاضية ضد البرنامج النووي الإيراني تتوقف على (٤) شروط (www.aljazeera.net) :

١. توفر معلومات دقيقة عن مواقع المفاعلات النووية الإيرانية.

٢. القرب المكاني الضامن لوصول الطيران العسكري إلى الأهداف داخل إيران وضربها والرجوع للقواعد.
٣. القدرة على مفاجأة السلاح الجوي الإيراني.
٤. توفير غطاء سياسي عالمي.

وسيبقى العائق الحقيقي دون وقوع ضربة إجهاضية أو نجاحها ضد المنشآت النووية الإيرانية محصوراً في عدة أمور (www.aljazeera.net) :

١. إنّ المواقع النووية الإيرانية متعددة، إذ يقدر عددها بتسعة عشر موقعاً، وهي متفرقة على مساحة الدولة الإيرانية.
٢. قدرة إيران على استهداف القطع البحرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بوسائل عسكرية شتى، مما سيؤدي بدوره إلى وقف الملاحة في مضيق هرمز، وما يُمثلهُ من عمق حيوي للإمدادات النفطية للغرب.
٣. تمتلك إيران قدرة ردع عسكرية بموجبها تتمكن من ضرب أهداف عديدة في منطقة الخليج العربي، والعراق، وحتى تل أبيب، بعدما نجحت في تطوير صاروخ شهاب (٣) الذي يصل مداه إلى (١٧٠٠)كم.
٤. إدراك الولايات المتحدة مدى تأثرها في العراق وأفغانستان عن طريق الضربات الاستفزازية ضدها، وهذا ما يُحتم عليها التفكير جيداً قبل الدخول في معركة جديدة.

موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من ملف إيران النووي:

تغيرت الأوضاع وأصبح الاتفاق النووي على المحك بعد مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الحكم، وتصاعدت حدة التوترات بين الإدارة الأمريكية وإيران بعد إعلان دونالد ترامب مطلع أيار ٢٠١٨ الانسحاب من الاتفاق النووي الذي يعرف بـ(٥+١)، وصولاً إلى فرض العقوبات على إيران، ودخلت الحزمة الأولى من العقوبات حيز التنفيذ في ٦ آب ٢٠١٨م، وشملت قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني، ثم جاءت الحزمة الثانية من العقوبات في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨م صعدت الإدارة الأمريكية من نهج عقوباتها على إيران بحيث أوقفت تمديد الاعفاءات من عقوبات النفط التي منحتها لثمان دول باستيراد النفط الإيراني (الحفيان، ٢٠١٩، مقالة الكترونية) (Al-Hafyan, 2019, online article, hrrps://eipss_eg.org).

وفي الآونة الأخيرة، حذّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إيران من اللعب بالنار، بعد إعلان إيران عن تجاوز سقف مخزونها من اليورانيوم المخصّب ما منصوص عليه في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ (https://www.dw.com/ar).

الخاتمة:

مما تقدم يتبين بأن سيناريو الحرب على إيران مرتبط بإسرائيل. والمواجهة العسكرية لن تكون السبيل الأوحد ولكن تغير الجغرافية السياسية للمنطقة عن طريق تثبيت دعائم التواجد العسكري في المنطقة من شأنه أن يوصل الرسالة التي يمكن ان توصلها الأداة العسكرية. وبهذا فإن البعض يرى باستحالة شن حرب شاملة ضد إيران على نمط الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان ٢٠٠١ وضد العراق عام ٢٠٠٣، بمعنى عدم الزج بقوات برية نظامية والاكتفاء بتوجيه ضربات جوية وصاروخية ضد المنشآت النووية والصاروخية والعسكرية ذات الصيغة الإستراتيجية الحيوية.

أما رد الفعل الإيراني إذا ما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً ضدها يمكن أن يكون أحد السيناريوهات الثلاثة المحتملة:

١. أن ترد إيران بضرب السفن الأمريكية في منطقة الخليج العربي وإغراق وإتلاف بعضها.
٢. أن يشمل الرد الإيراني إطلاق صواريخ على مفاعلات إسرائيل النووية وقواعد عسكرية أمريكية في دول الخليج العربي، وهو ما يعني توسيع نطاق الحرب ودخول تل أبيب طرفاً واشتعال أسعار النفط العالمية.
٣. السيناريو الثالث أن تسعى واشنطن إلى استخدام سلاح نووي تكتيكي لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية،.

ومن اجل احتواء ايران، تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تفكيك التحالفات الاقليمية لإيران مع الدول المجاورة ، كذلك تحالفاتها الدولية لاجبارها على تقديم تنازلات حول البرنامج النووي.

ويمكن القول ان العلاقات بين ايران والولايات المتحدة الامريكية تتسم بنوع من التعقيد والتوتر، ومن ثم لا يمكن توقع اي تحسن بينهما في المستقبل القريب، فالولايات المتحدة الامريكية تقترب حيناً وتبتعد في الحين الآخر من ايران.

هناك بعض المعوقات التي تمنع الولايات المتحدة الامريكية من شن الهجوم العسكري على ايران، لكونها تدرك ان ايران سترد بالمثل وقادرة على استخدام السلاح النووي، فالولايات المتحدة الامريكية سعت ايضاً الى احتواء ايران وعزلها عن دول المنطقة بشكل خاص وعن دول العالم بشكل عام.

المصادر والمراجع :

المصادر العربية:

١- إبـراهيم، محمـد أحمـد (٢٠٠١): البرنـامج النـووي الإيرانـي: بيـنم الـدوافع العسـكرية والتطبيقـات السلمية، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (٦) .

٢- أحمـد، محمـد سـالم (٢٠٠٥): المواجهـة العسـكرية المحتملـة ضـد إيـران، تحلـيلات إستراتيجية، العدد ٩، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الثاني.

٣- إدريـس، محمـد السـعيد (٢٠٠٤): ثلاثـة ملفـات سـاخنة تهـدد الجمهوريـة الإسـلامية، مجلـة مختارات إيرانية، العدد ٤٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز.

٤- أنبـارلوئي، محمـد كـاظم (٢٠٠٦): العلاقـات الإيرانيـة- الأمريكيـة إلـى أيـن؟، مجلـة مختـارات إيرانية، العدد ٧١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران.

٥- البـاقر، مـأمون (٢٠٠٣): البرنـامج النـووي الإيرانـي واحتمـالات الضـربة الأمريكيـة، الملـف السياسي، صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٣/٦/٢٠.

٦- تركـي، أحمـد السـيد (٢٠٠٦): أبعـاد إحالـة الملـف النـووي الإيرانـي إلـى مجلـس الأمـن، مجلـة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان .

٧- التقريـر الإسـتراتيجي العربـي (٢٠٠٦): أزمـة البرنـامج النـووي الإيرانـي، مركـز الدراسـات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

٨- الجـوجري، عـادل (٢٠٠٦): أحمـدي نجـاد رجـل فـي قلـب العاصـفة، ط١، دار الكتـاب العربي، القاهرة.

٩- حسـنين، رائـد حسـين عبـد الهـادي (٢٠١١): البرنـامج النـووي الإيرانـي وانعكاسـاته علـى الأمن القومي الإسرائيلي (١٩٧٩-١٩٩٢)، جامعة الأزهر.

١٠- الحمـداني، كفـاح عبـاس (٢٠٠٦): موقـف مجلـس التعـاون مـن البرنـامج النـووي الإيرانـي، متابعات إقليمية، العدد ١١، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الأول.

١١- خلـف، حسـين مزهـر (٢٠٠٧): السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه إيـران بعـد أحـداث ١١ أيلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

١٢- درويـش، فـوزي (٢٠٠٦) السـلام النـووي الإيرانـي، الخيـارات المطروحـة لـدى إخفـاق الحـل الدبلوماسي، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٧١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران.

١٣- السـرجاني، خالـد (٢٠٠٧): هـل بـدأ العـد التنـازلي لأحمـدي نجـاد؟، مجلـة مختـارات إيرانيـة، العدد ٧٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، شباط .

١٤- سـوزان، معـوض غنـيم (٢٠١١): الـنظم القانونيـة الدوليـة لضـمان اسـتخدام الطاقـة النوويـة في الأغراض السلمية، دار الجامعة الجديدة، مصر.

١٥- سـويلم، حسـام (٢٠٠٥) : الملـف النـووي الإيرانـي.. إلـى أيـن؟، مجلـة مختـارات إيرانيـة، العـدد ٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الأول .

١٦- سويلم، حسام (٢٠٠٥): الملف النووي الإيراني.. اختبار حاسم للرئيس الإيراني الجديد، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٦١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، آب .

١٧- سويلم، حسام (٢٠٠٦): ماذا بعد الرد الإيراني على سلة الحوافز.. وما هي الخيارات المتاحة؟، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٧٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الأول.

١٨- سويلم، سالم (٢٠٠٤): هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي – الإسرائيلي؟، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران.

١٩- سويلم، حسام (٢٠٠٦): الدبلوماسية أو القوة في حل معضلة النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد (٦٧).

٢٠- صحيفة الإتحاد، عدد ٢٠٠٣/٩/١٦.

٢١- صحيفة الرياض، عدد ٢٠٠٦/١/١٥.

٢٢- صحيفة القدس العربي، عدد ٢٠٠٣/١٠/١٣.

٢٣- صحيفة الوسط، عدد ٢٠٠٣/١١/٢٧.

٢٤- عبد القادر، د. نزار (دون تاريخ): إيران والقنبلة النووية الطموحات الأمبراطورية، الطبعة الأولى، المكتبة الدولية، بيروت.

٢٥- عبد الفتاح، بشير (٢٠٠٦): المسألة النووية الإيرانية.. تسوية أم تهدئة؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٩، كانون الثاني.

٢٦- عبد المنعم، محمد نور الدين (٢٠٠٩): النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢٧- علي، علي المليحي (٢٠٠٣): "تشديد وممارسة الضغوطات، الملف النووي الإيراني"، مجلة كلية الملك خالد العسكري، العدد (٨٩)، حزيران.

٢٨- عودة، نبيل (٢٠١٧): الطريق الوعر: سياسة أوباما وبوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، الشرق الأوسط، عدد الجمعة ٢٨ نيسان .

٢٩- كايل، شانون (٢٠٠٣): الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٠- محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٥): البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

٣١- مجلة العصر، عدد ٢٠٠٦/٨/٣٠.

٣٢- مجموعة مؤلفين (٢٠٠٦): (إسرائيل) والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدية، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت.

٣٣- مظلوم، جمال (٢٠٠٥): سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني.

٣٤- منيسي، أحمد (٢٠٠٥): أزمة البرنامج النووي الإيراني.. سيناريوهات متعددة للمستقبل، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني.

٣٥- ناجي، محمد عباس (٢٠٠٦): الملف النووي الإيراني مرحلة تقريب المسافات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٦.

References:

Arab sources:

1- Ibrahim, Muhammad Ahmad (2001): Iran's nuclear program: between military motives and peaceful applications, Iranian Anthology Magazine, Center for Political and Strategic Studies, Cairo, No. (6).
2- Hasanain, Raed Hussein Abdul-Hadi (2011): Iran's nuclear program and its implications for Israeli national security (1979-1992), Al-Azhar University.
3- Abdul Qadir, d. Nizar (undated): Iran and the nuclear bomb, imperial ambitions, first edition, International Library, Beirut.
4- Ali, Ali Al-Malehi (2003): "Tightening and Exercising Pressures, the Iranian Nuclear File," King Khalid Military College Journal, No(89), June.
5- A group of authors (2006): (Israel) and the Iranian nuclear project, translation: Ahmad Abu Hadiya, 1st floor, Arab Science House, Beirut.
6- Al-Baqir, Mamoun (2003): The Iranian nuclear program and the possibilities of the American strike, the political file, Emirati newspaper, Al-Bayan, 20/6/2003.
7- Abdel-Fattah, Bashir (2006): The Iranian nuclear issue: settlement or calm ?, International Politics Journal, Al-Ahram Foundation, Cairo, No. 159, January.
8- Abdel Moneim, Mohamed Nour El-Din (2009): Iranian nuclear activity from birth to the imposition of sanctions, The Anglo-Egyptian Library, Cairo
9- Ahmad, Muhammad Salem (2005): The potential military confrontation against Iran, strategic analyzes, Issue 9, Center for Regional Studies, University of Mosul, November.
10- Al-Asr Magazine, Issue 30/8/2006.
11- Al-Hamdani, Kifah Abbas (2006): The position of the Cooperation Council regarding the Iranian nuclear program, regional follow-up, No. 11, Center for Regional Studies, University of Mosul, October.
12- Al-Ittihad Newspaper, No. 16/9/2003.
13- Al-Jawjri, Adel (2006): Ahmadinejad is a man in the heart of the storm, 1st floor, Arab Book House, Cairo.
14- Al-Quds Al-Arabi newspaper, No. 13/10/2003.
15- Al-Riyadh Newspaper, Issue 15/1/2006.
16- Al-Sarjani, Khaled (2007): Has Ahmadinejad's Countdown Begin ?, An Iranian Anthology Magazine, Issue 79, Al-Ahram Foundation, Cairo, February.
17- Al-Wasat newspaper, No. 27/11/2003.
18- Anbarlui, Mohammad Kazem (2006): Iranian-American Relations, Where to ?, Iranian Anthology, No. 71, Al-Ahram Foundation, Cairo, June.
19- Darwish, Fawzi (2006) Iranian nuclear peace, Options for the failure of a diplomatic solution, Iranian Anthology, No. 71, Al-Ahram Foundation, Cairo, June.

20- Idris, Muhammad Al-Saeed (2004): Three hot files threatening the Islamic Republic, An Iranian Anthology Magazine, No. 48, Al-Ahram Foundation, Cairo, July.
21- Khalaf, Hussein Mezher (2007): American foreign policy towards Iran after the events of September 11, 2001, Master Thesis, College of Political Science, University of Baghdad.
22- Kyle, Shannon (2003): Reducing the Proliferation of Nuclear Weapons: Arming, Disarming, and International Security, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
23- Mahmoud, Ahmed Ibrahim (2005): Iran's nuclear program, the prospect of the crisis between the settlement and the risks of escalation, Center for Political and Strategic Studies, Cairo
24- Mazloum, Jamal (2005): Military action scenarios against Iranian nuclear facilities, International Politics Journal, No. 159, Al-Ahram Foundation, Cairo, January.
25- Menisi, Ahmad (2005): The Iranian nuclear program crisis ... Multiple scenarios for the future, Iranian Anthology, No. 64, Al-Ahram Foundation, Cairo, November.
26- Naji, Muhammad Abbas (2006): The Iranian nuclear file, The Rounding of Distance distances, International Politics Journal, No. 166, Al-Ahram Foundation, Cairo, October 2006.
27- Odea, Nabil (2017): The Bumpy Road: Obama and Bush's Policy Toward Iran's Nuclear Program, The Middle East, Friday, April 28.
28- Suzan, Moawad Ghoneim (2011): International legal systems to ensure the peaceful use of nuclear energy, New University House, Egypt
29- Swailem, Hussam (2005): The Iranian nuclear file ... a crucial test for the new Iranian president, Iranian Anthology, No. 61, Al-Ahram Foundation, Cairo, August.
30- Swailem, Hussam (2005): The Iranian Nuclear File ... Where to ?, An Iranian Anthology Magazine, Issue 63, Al-Ahram Foundation, Cairo, October.
31- Swailem, Hussam (2006): What happens after the Iranian response to the incentive package ... and what are the options available ?, An Iranian Anthology Magazine, Issue 75, Al-Ahram Foundation, Cairo, October.
32- Sweilem, Hussam (2006): Diplomacy or force in solving the Iranian nuclear dilemma, Iranian Anthology, No. (67)
33- Swailem, Salem (2004): Will the Iranian nuclear program escape the American-Israeli trap ?, An Iranian Anthology Magazine, Issue 47, Al-Ahram Foundation, Cairo, June.
34- The Arab Strategic Report (2006): The Iranian nuclear program crisis, Center for Political and Strategic Studies, Al-Ahram.
35- Turki, Ahmed El-Sayed (2006): The dimensions of referring the Iranian nuclear file to the Security Council, International Politics Journal, No. 164, Al-Ahram Foundation, Cairo, April.

Foreign sources:

1- Chubin, Shahram and Litwak , Robert S. (2003): Debating Iran's Nuclear Aspiration's, The Washington Quarterly, Autumn.
2- Helsman , James Phillips, John C. and Carafano, James (2005): Countering Iran nuclear Challenge, The Heritage Foundation, Policy Research and Analysis, United States of America, December 14.

3- Perkovich, George (2005): How to be a Nuclear Watchdog, Foreign Policy, January/February.
4- Steinberg (2005): USA and Iran, Jerusalem issue brief, Vol.5, No.11, Gerald M., December.
5- Gorwitz, Mark (1998): "Forign Assistance to lranes Nuclear and missile Program" Center for nonproliferation studies, unpublished Report. Octobeer.

Websites:

1- www.alahawaz.org.
2- www.alahwaz.org
3- www.alahwaz.org.
4- www.alarbiya.net
5- www.aljazeera.net
6- www.aljazeera.net.
7- www.bbcArabic.com.
8- www.dw.com/ar/.
9- http://www.foreignaffairs.com/topics/u.s./20policy.
10- http://www.albainah.net/lndex.aspx?:function=ltem&id=86u7&lang.

US Foreign Policy Options in Dealing with the Iranian Nuclear File 2002-2018

Assist. Dr. NADEEM KHALEEL MOHAMMED
Directorate General of Education in Diyala
Governorate \ Al – Meqdadiyah

Abstract:

Iran is one of the countries seeking to acquire and produce nuclear weapons. The Iranian nuclear program has been the focus of Iranian governments since the late 1980s. The work in this area dates back to the reign of the Shah, who aspired that Iran occupies the center of the dominant regional power in the Arab Gulf region, relying on many countries in the world to develop its nuclear capabilities. This led to the outrage of the United States and Western countries, and resulted in the eruption of the crisis between the United States and the Islamic Republic of Iran over the nuclear program in late 2002, which is that the Iranian situation affirms that its nuclear program is for peaceful purposes, and that Iran is keen to possess uranium enrichment technology and carrying out this process is to provide nuclear fuel necessary for its nuclear reactors.

The US position accuses it of establishing a uranium enrichment plant in Natanz without the approval and supervision of the International Atomic Energy Agency (IAEA). In addition, Iran enriched uranium at high levels without informing the IAEA, raising the US doubts about Iran's nuclear program concerning the truth of Iran's nuclear drive, and it tried to address it through several options for US foreign policy.

Keywords: US foreign policy, Iranian nuclear file, options, nuclear capabilities, uranium, nuclear program, political option, military option.